

التقاضي الإلكتروني على ضوء أحدث التعديلات بين التطلعات والتحديات
**Aspirations and Challenges in Regard to the Electronic Litigation in
 Light of the Latest Adjustement**

بن عيبد عبد الغني¹، بضيف هاجر²*

¹ جامعة أكس مرسيليا، فرنسا، benairedabdelghani@gmail.com

² جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، hadjer.bediaf@univ-tlemcen.dz

تاريخ النشر: 2021/06/20

تاريخ القبول: 2021/05/26

تاريخ الاستلام: 2021/04/25

ملخص:

إن التطور التكنولوجي والثورة الرقمية اللذان عرفهما العالم، كان لهما الأثر المباشر على المجال القضائي الذي واكب هذه العصرنة وتبناها بدخوله عالم الرقمنة، ومن ثم تطبيق ما يعرف بالتقاضي الإلكتروني الذي تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسته من خلال تفصيل مزاياه، والسلبيات التي تعيق تطبيقه. توصلت الدراسة إلى أن التقاضي الإلكتروني يعتبر فعالا إذا ما توفرت له الوسائل القانونية والمادية، إلا أنه يمكن أن يشكل مساسا بحقوق الأفراد إذا لم يطبق بالشكل الأمثل.

كلمات مفتاحية: تقاضي الكتروني، نظام قضائي، المحاكمة العادلة، المحادثة المرئية، تطلعات.

Abstract:

The world has recently witnessed a digital revolution that impacted all fields One of the directly impacted fields is the judicial field. The present research paper aims to study the electronic litigation in the Algerian judicial system, specifically to address its positive sides, as well as the negative sides that could result from it The study concluded that electronic litigation is considered as effective if legal and material means are available. However it may result in violations of the rights of individuals if it is not implemented in an optimal manner.

Keywords: Electronic Litigation, System, Videoconferencing, Aspirations.

* المؤلف المرسل

1. مقدمة :

يخصى مرفق القضاء بأهمية بالغة تجعله يشكل عسبا مهما في سير الدولة، كونه يؤدي وظيفتين أحدها إدارية تعنى بتقديم خدمات عامة متعلقة أساسا بتسليم شهادة الجنسية وصحيفة السوابق القضائية، والأخرى قضائية تعنى بالفصل في النزاعات وحماية الحقوق والحريات.

إن هذه الأهمية التي يخصى بها هذا المرفق المحوري دفعت بالمشرع الجزائري على غرار التشريعات المقارنة لتطويره وعصرنته، عن طريق ملاءمته مع معطيات العولمة، وإدخال تكنولوجيات الإعلام في تسييره سواء ما تعلق بالنشاطات الإدارية أو القضائية، ومن ثم عرفت الجزائر ما يسمى برقمنة قطاع العدالة الذي يعتبر أحد نتائج برنامج عصرنه العدالة¹، وقد أقر المشرع الجزائري هذه الرقمنة بموجب القانون 03-15² المتعلق بعصرنه العدالة، وتعديل قانون الإجراءات الجزائية لسنة 2015 الصادر بموجب الأمر 02-15³، ثم تعديل قانون الإجراءات الجزائية لسنة 2020 بموجب الأمر 04-20⁴.

من جهة أخرى، ولما كان الهدف الأساسي من سن أي نص تشريعي تحسين الخدمة وإثراءها، فإن نص المشرع الجزائري على رقمنة مرفق القضاء، خاصة ما يتعلق بالتقاضي الإلكتروني⁵، يفترض فيه أن يكون تكريسا لمزيد من الضمانات التي تتجسد أساسا في سرعة معالجة الملفات والفصل فيها، وتسهيل اللجوء للقضاء، وتبسيط الإجراءات، غير أنه عمليا يصطدم بمجموعة من المعوقات القانونية والتقنية التي ظهرت بمجرد تطبيق المحاكمة عن بعد في المواد الجزائية خاصة سنة 2020، ما طرح النقاش واسعا لدى الممارسين القضائيين لاسيما المحامين والقضاة عن انعكاسات رقمنة القطاع وتحديدًا في الأعمال القضائية لاسيما المحاكمات الجزائية للمتهمين رهن الحبس الاحتياطي والمتواجدين في مؤسسات إعادة التربية ومدى تأثير هذه الرقمنة على ضمانات المحاكمة العادلة، سواء إيجابا أو سلبا، فالتقاضي الإلكتروني الذي يفترض أنه آلية لتقريب المواطن من مرفق القضاء لا يعقل أن يمس بحقوق المتقاضي أو ضماناته في التقاضي، ما جعل هذا النقاش يثير إشكالية وهي: مدى فعالية التقاضي الإلكتروني في تحسين الأداء القضائي في نظام التقاضي الجزائري؟

إن الوصول لإيجاد إجابة لهذه الإشكالية يقتضي منا طرح فرضيتين تتمحور الأولى حول كون التقاضي الإلكتروني نظاما فعالا ومن ثم التطرق لآثاره الإيجابية أي المأمول منه؟ والثانية حول كونه نظاما

مشوبا بالقصور، ومن ثم تفصيل التحديات التي تعترضه، سواء من حيث الصعوبات التقنية أو الانعكاسات السلبية لتطبيقه.

ومن ثمة تهدف الدراسة لإعطاء نظرة تقييمية لواقع التقاضي الإلكتروني في الحياة العملية وليس فقط من خلال سرد النصوص القانونية المنظمة للموضوع، ومن هنا تتجسد أهميتها في كونها تتناول موضوعا في غاية الحساسية كيف لا وهو يرتبط بحريات الأفراد وحقوقهم.

ولما كان المنهج أساس كل بحث، فقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، والتحليلي، تخللها المنهج المقارن على سبيل الاستئناس بتجارب بعض الدول وممارساتها في هذا الخصوص.

2. المأمول من تطبيق التقاضي الإلكتروني في النظام القضائي الجزائري.

إن الغاية الأساسية لتكريس التقاضي الإلكتروني هو الاستفادة من انعكاساته الإيجابية المتعددة، ما يستدعي التطرق لأهم مميزات وإيجابيات التقاضي الإلكتروني، ثم محاولة تكييف أحكامه مع نظام التقاضي في القانون الجزائري.

1.2 إيجابيات ومقومات تطبيق التقاضي الإلكتروني في النظام القضائي الجزائري.

لا شك أن التقاضي الإلكتروني له آثار إيجابية متعددة على نظام التقاضي، شأنه شأن كل الأنظمة الإدارية والخدماتية التي تم تطبيق الرقمنة الإلكترونية فيها، ومن ثم يقتضي سرد هذه الآثار والانعكاسات الإيجابية التفصيل في مزايا التقاضي الإلكتروني، غير أن الحصول على هذه الإيجابيات، لا يمكن أن يتأتى دون توفير مقومات التقاضي الإلكتروني، وهو ما سيتم تفصيله أدناه.

1.1.2 الآثار الإيجابية للتقاضي الإلكتروني في النظام القضائي الجزائري.

يهدف التقاضي الإلكتروني إلى هدف أصلي هو: التحول الجذري من أسلوب التقاضي التقليدي

إلى الأسلوب الإلكتروني، وهو ما يحقق عدة آثار إيجابية، يمكن تلخيصها في الآتي:

- إعادة هيكلة قطاع العدالة، عن طريق عصرنته قصد تحسين الأداء فيه، وتقليل الإجراءات.
- توفير الوقت والجهد على القضاة والمتقاضين، وأعوان العدالة.
- السرعة في التنفيذ والأداء، والمساهمة في تخفيف العبء على المتقاضين والأجهزة القضائية.
- تبسيط الإجراءات على شركاء العدالة، خاصة المحامين،
- الحد من البيروقراطية في القطاع، والرفع من مستوى أداء المورد البشري فيه.
- تحقيق شفافية أكبر في العمل القضائي والأعمال الإدارية المرتبطة به.

- تخفيض التكاليف، من خلال الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات، ما يغني عن وجوب توفير الموارد البشرية والمادية بنفس الشكل المكثف الذي يعرفه العمل التقليدي⁶.

2.1.2 مقومات التقاضي الإلكتروني في النظام القضائي الجزائري.

يقوم التقاضي الإلكتروني على مجموعة من الركائز، التي لا يمكن الوصول لتطبيق التقاضي الإلكتروني بدونها، وهذه المقومات قانونية، بشرية، ومادية:

أ- المقومات القانونية: يقصد بها الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يمكن على أساسه تطبيق التقاضي الإلكتروني، سواء ما تعلق بإجراءاته، ضبط المفاهيم القانونية والتقنية الخاصة به، وكذا النصوص الجزائية الردعية المتعلقة بمواجهة الجرائم المترتبة عن استخدامه.

ب- المقومات البشرية: وتشمل الإطار البشري المتمثل في مجموع المختصين في المجال الفني و التقني، والقانوني، الذين يقومون بتطبيق التقاضي الإلكتروني، بحيث يتعين على المعنيين من قضاة، محامين، كتاب و أمناء ضبط، وكل الموظفين المعنيين أن يكونوا على دراية بكيفيات استخدام الوسائل الإلكترونية و تسييرها، وهذا ما قد يتطلب التفكير في إجراءات دورات تكوينية خاصة في المجال.

ت- المقومات المادية: ويقصد بها العتاد، والمتطلبات الفنية اللازمة للتقاضي الإلكتروني، وأبرزها: الحواسيب، شبكات الحاسب الآلي (مجموعة من الحاسبات التي تنتج بيانات ومعلومات)، شبكة الانترنت، البرامج الإلكترونية (مجموعة بيانات الكترونية تستخدم للتعامل مع المعلومات، قواعد البيانات (مجموعة ملفات يجمع بينها رابط معين)⁷.

2.2 القواعد الموضوعية والاجرائية للتقاضي الإلكتروني في النظام القضائي الجزائري.

من المسلم به أن النظام القضائي الجزائري يشمل نظامين، وهما النظام القضائي العادي، والنظام القضائي الإداري، إضافة إلى محكمة التنازع، وهذا ما نصت عليه المادة 02 من القانون العضوي 05-11 المتضمن التنظيم القضائي الجزائري⁸، وأن نظام القضاء العادي بدوره يتشكل من هيئات قضائية هي: المحكمة العليا، المجالس القضائية، والمحاكم طبقا للمادة 03 من ذات القانون، في حين يتشكل القضاء الإداري من مجلس الدولة، والمحاكم الإدارية، والمحاكم الإدارية الاستئنافية طبقا للمادة 179 من الدستور الجزائري⁹.

من جهة أخرى، يعتبر التقاضي الإلكتروني أحد آليات رقمنة قطاع العدالة، والتي حددها المشرع الجزائري في ثلاث آليات، نظمها في ثلاثة فصول من القانون 03-15 وهي: استحداث منظومة معلوماتية مركزية لوزارة العدل والإشهاد على صحة الوثائق الإلكترونية - إرسال الوثائق والإجراءات القضائية بالطريقة الإلكترونية - وإجراءات وشروط استعمال المحادثات المرئية عن بعد، ومن خلال استقرار النصوص القانونية الواردة في هذه الفصول الثلاثة، أن التقاضي الإلكتروني ليس سوى جزء من كل بالنسبة لرقمنة قطاع العدالة، وأن تطبيق قواعد التقاضي الإلكتروني في النظام القضائي الجزائري التقاضي الإلكتروني يستدعي تفصيل إجراءاته في المواد المدني، وإجراءاته في المواد الجزائي).

1.2.2 القواعد الموضوعية والإجرائية للتقاضي الإلكتروني في المواد المدنية:

نص المشرع الجزائري على القواعد العامة للتقاضي الإلكتروني في المواد المدنية في القانون 03-15، غير أنه لم يحدد له إجراءات خاصة ما يجعل إجراءاته وشروطه العامة لا تختلف قانونا عن إجراءات التقاضي العادية في عمومها أي فيما يتعلق بطريقة رفع الدعوى وإجراءاتها، الشروط الشكلية الخاصة بالعرائض والتكليف بالحضور، وقواعد الاختصاص النوعي والإقليمي المنصوص عليها في قانون الإجراءات المدنية والإدارية في المواد من 13 إلى 47 منه، وتخضع لنفس وسائل الدفاع المنصوص عليها في المواد من 48 إلى 69 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية، ولنفس وسائل الإثبات المنصوص عليها في المواد من 70 إلى 193 من ذات القانون، كما أن الأحكام الصادرة في إطار التقاضي الإلكتروني وإن كان المشرع الجزائري لم يخصص نصا للحديث عن حجيتها، إلا أنه من البديهي والمنطقي أنها تكتسي نفس حجية الأحكام العادية المنصوص عليها في المواد 284، 296، 297، و298 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية كونها صادرة عن سلطة قضائية في إطار الفصل في نزاع قضائي وفقا للشروط والإجراءات القانونية.

تجدر الإشارة إلى أن التقاضي الإلكتروني في المواد المدنية غير مجسد فعليا لغاية الآن، وأن وزارة العدل الجزائرية تسعى (لغاية اليوم) لتكريس الإجراءات الخاصة بالتقاضي الإلكتروني التي تمكن من استعمال هذه الآلية، وتتلخص هذه الإجراءات التي تقوم بها وزارة العدل فيما يلي:

- تفعيل الشبكة القطاعية لوزارة العدل، والتي تتضمن قاعدة معلوماتية، غرضها ربط الاتصال بين مختلف الهيئات القضائية¹⁰.

- إنشاء شبكة اتصال داخلية بين المجالس القضائية والمحكمة العليا، ومجلس الدولة تمكن المحامين من تسجيل الطعن في المقررات القضائية أمام مصلحة الطعون على مستوى الشبكة بالمجلس القضائي، وتتبع مآل الطعن دون الحاجة للانتقال إلى مقر المحكمة العليا، وهذا الإجراء لم يتم تفعيله بصفة كلية، فلحد الآن يقتصر الإجراء الإلكتروني على تسجيل الطعن، في حين تتم باقي الإجراءات المتمثلة في إرسال الملف والمستندات بالطريقة التقليدية¹¹.

- إدماج تقنية التوقيع والتصديق الإلكتروني في المجال القضائي، عن طريق: وضع حيز الخدمة - مركز شخصية الشريحة للإمضاء الإلكتروني - إنشاء سلطة التصديق الإلكتروني - تكريس الحماية القانونية للأنظمة الآلية وبرمجيات التوقيع الإلكتروني¹².

- استحداث أرضية النيابة الإلكترونية على الموقع الإلكتروني لوزارة العدل، ودخولها حيز الخدمة بتاريخ 28 جويلية 2020، وهي أرضية مخصصة لتلقي الشكاوى والعرائض عن بعد¹³.

مؤخرا باشرت وزارة العدل إجراء جديدا يتمثل في استحداث النظام الآلي للتقاضي الإلكتروني، وبهذا الخصوص راسلت مديرية الشؤون القضائية والقانونية بوزارة العدل الاتحاد الوطني لمنظمات المحامين بتاريخ 05 نوفمبر 2020¹⁴ قصد تحين قاعدة المعطيات الخاصة بالمحامين في تطبيقه تسيير مهن الأعوان القضائيين، لأجل ربطها بالنظام الآلي للتقاضي الإلكتروني، ويعتبر هذا الإجراء لو تم تجسيده على أرض الواقع، قفزة نوعية مهمة جدا في مسار التقاضي الإلكتروني، خلافا للإجراءات السابقة التي لم تكن تعدو أن تكون عمليات بسيطة لنسخ القرارات والتسجيل على الأجهزة الإلكترونية، غير أن تطبيق التقاضي الإلكتروني في المواد المدنية والإدارية، ليحقق الفعالية اللازمة يتعين أن يمر بمرحلتين، الأولى مرحلة التعايش مع النظام التقليدي للمحاكمة، فيكون فيها التقاضي الإلكتروني جوازيا يتم تطبيقه فقط في القضايا المتأسس فيها محامي، مع الحفاظ على التقاضي التقليدي وتعديل إجراءاته، عن طريق استبدالها بالإجراءات المتبعة في المواد الإدارية، أي تبادل العرائض أمام كتابة الضبط والاستغناء عن نظام الجلسات إلا فيما يتعلق بالنطق بالأحكام، وبالموازاة مع ذلك العمل على توسيع إلزامية التمثيل بمحامي أمام جميع الهيئات القضائية، وأيضا توسيع نظام المساعدة القضائية، وفي هذه المرحلة الأولى يتم تقييم وضعية التقاضي

الإلكتروني، أما المرحلة الثانية فيتم فيها تعميم التقاضي الإلكتروني مع إلغاء التقاضي التقليدي تدريجياً على مستوى مختلف الأقسام.

2.2.2 القواعد الموضوعية والإجرائية للتقاضي الإلكتروني في المواد الجزائية.

تعتبر المحادثة المرئية عن بعد هي الآلية القانونية للتقاضي الإلكتروني في المواد الجزائية، والتي يعتبر القانون 15-03 السابق ذكره، أول قانون نص عليها وهذا في المواد 14، 15، 16، والتي عرفت تعديلات بموجب تعديل قانون الإجراءات الجزائية بالأمر 20-04، وتحديدًا في الكتاب الثاني مكرر بعنوان "استعمال وسائل الاتصال المسموعة والمرئية أثناء الإجراءات" في المواد من 441 مكرر إلى 441 مكرر 11، مبينا فيها إجراءات استعمال الوسائل المرئية أثناء مرحلة التحقيق، وأثناء مرحلة المحاكمة.

والمحاكمة المرئية تقنية تمكن القاضي سواء قاضي التحقيق، أو قاضي الحكم من سماع الأطراف، الشهود، الأطراف المدنية، الخبراء... الخ، وقد كرسها المشرع في المادة 65 مكرر 27 من قانون الإجراءات الجزائية المستحدثة بموجب الأمر 15-02، والتي نصت على جواز أمر جهة الحكم تلقائياً أو بطلب من الأطراف سماع شاهد مخفي الهوية عن طريق وسائل تقنية تسمح بكتمان هويته، أبرزها السماع عن طريق المحادثة المرئية عن بعد واستعمال الوسائل التي تخفي شخصية الشاهد¹⁵.

وقد حددت المادة 14 من القانون 15-03 والمادة 441 مكرر 08 من قانون الإجراءات

الجزائية شروط وإجراءات المحاكمة عن بعد وهي:

- وجود سبب جدي لتطبيق المحاكمة عن بعد، كبعد المسافة، أو حسن سير العدالة.
- وجوب مراعاة احترام إجراءات التقاضي المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية.
- وجوب تسجيل التصريحات على دعامة تضمن سلامة التصريحات والإجراءات، وأن تضمن الوسيلة المستعملة في المحاكمة المرئية سرية الإرسال.
- وجوب تدوين التصريحات على دعامة تضمن سلامتها، وإرفاقها بملف الإجراءات، وهذا كضمانة لحماية المتهم.
- وجوب تحرير أمين ضبط المؤسسة العقابية محضراً عن سير عملية استعمال تقنية المحاكمة المرئية، ويوقعه، ثم يرسله إلى رئيس الجهة القضائية المختصة لإلحاقه بملف الإجراءات، وهذا بمعرفة رئيس المؤسسة العقابية المتواجد فيها المتهم المحبوس.

كتلخيص لما سبق تتمثل إجراءات التقاضي الإلكتروني في المادة الجزائية وفقا لما هو معمول به في الهيئات القضائية حاليا، في مثول المتهم من خلال شاشة معروضة في قاعة الجلسات، تقابلها شاشة أخرى في المؤسسة العقابية، يقوم القاضي بالمناداة على المتهم، ويتم استجوابه صوتا وصورة بنفس إجراءات الاستجواب العادية، تليها طلبات النيابة العامة، ومرافعات الدفاع، ويقوم أمين ضبط الجلسة بتدوين التصريحات التي تدور في الجلسة، ثم يداول القاضي في القضية وينطق بالحكم على مرأى المتهم المائل مرثيا، ويتم الاحتفاظ بالتصريحات التي دارت في الجلسة في دعامة الكترونية ترفق بالملف الورقي.

تجدر الإشارة إلى أن المادة 14 من القانون 03-15 كانت تربط المحاكمة المرئية بالموافقة الصريحة للمتهم، غير أن المشرع تراجع عن ذلك بموجب الأمر 04-20 وترك الأمر للسلطة التقديرية لقاضي الحكم، إذ تنص المادة 441 مكرر قانون الإجراءات الجزائية المستحدثة بموجب الأمر 04-20 على أنه يجوز للقاضي اللجوء لاستعمال تقنية المحاكمة المرئية من تلقاء نفسه، وبعد استطلاع رأي النيابة، وأنه في حالة اعتراض النيابة أو أحد الخصوم، ورأت جهة الحكم عدم جدية هذا الاعتراض فإنها تقضي باستمرار المحاكمة المرئية بموجب قرار غير قابل لأي طعن.

ولنظام المحاكمة المرئية إيجابيات متعددة، بحيث يمكن من سماع الأطراف والمتهمين المحبوسين في المؤسسات العقابية دون تحمل عبئ نقلهم وتحويلهم للهيئات القضائية، كما يساهم في عدم تأجيل المحاكمات بسبب غياب الشهود، وتجدر الإشارة إلى أن أول محاكمة عن بعد عرفها النظام القضائي الجزائري تمت بتاريخ 07 أكتوبر 2015 بمحكمة القليعة، وأول محاكمة دولية كانت بتاريخ 11 جويلية 2016، بمجلس قضاء المسيلة، تم فيها سماع شاهد متواجد بمجلس قضاء نانتيير الفرنسي بتقنية الصوت والصورة¹⁶.

3. تحديات تطبيق التقاضي الإلكتروني في النظام القضائي الجزائري.

صحيح أن التقاضي الإلكتروني له انعكاسات إيجابية على نظام التقاضي كما سبق التفصيل فيه أعلاه، غير أن هذه الإيجابيات لا تؤخذ على إطلاقها، فبمجرد بداية تطبيق التقاضي الإلكتروني ظهرت نقائص وسلبيات يتعين أخذها بعين الاعتبار وتحليلها، للحد منها، وتعتبر المحاكمات الجزائية أكثر المجالات التي عرفت جدلا كبيرا فيما يتعلق بالتقاضي الإلكتروني، نظرا لحساسيتها، ووجوب توفرها على ضمانات قانونية كرسها المشرع الجزائري وجعل توفرها الفيصل في اعتبار المحاكمة عادلة، وأن تطبيق التقاضي

الإلكتروني فيها اعتبره الكثيرون مساسا بهذه الضمانات، ما يستدعي البحث في هذا الأمر بشيء من التفصيل.

1.3 العوائق التي تحول دون التطبيق الأمثل للنقاضي الإلكتروني.

إن التطبيق الأمثل للنقاضي الإلكتروني في النظام القضائي الجزائري، ورغم التطور الذي صار يشهده مؤخرا، إلا أنه يواجه تحديات تعيقه، وتجعل تطبيقه معيبا، بعض هذه العوائق قانوني يرجع للقصور التشريعي، وبعضها تقني يرجع لعوامل مادية خارجة عن إرادة المشرع.

1.1.3 العوائق القانونية.

رغم سعي المشرع الجزائري ووزارة العدل الجزائرية لتكريس نظام تشريعي وتنظيمي يعنى بالنقاضي الإلكتروني ومحاولة تجسيده واقعا، إلا أن هذه المساعي لا تحقق النتائج المرجوة في ظل قصور التنظيم القانوني الخاص به، ما يجعله يطرح إشكالات تتعلق أساسا بمدى إمكانية التأكد من صفة المتقاضين، ومدى صحة المستندات الإلكترونية، وكذا مسألة تكييف النصوص القانونية خاصة الإجرائية منها (قانون الإجراءات المدنية والإدارية، وقانون الإجراءات الجزائية تحديدا)، مع آليات النقاضي الإلكتروني.

من جهة أخرى يلاحظ وجود عوائق، وإشكالات تؤثر بشكل غير مباشر على التطبيق الأمثل للنقاضي الإلكتروني، وتمثل في قصور التنظيم القانوني لمجموع النظم القانونية التي ترتبط بالنقاضي الإلكتروني، والتي يعرف تطبيقها تذبذبا وهو ما سنوجزه في الآتي:
أ- فيما يتعلق بالإثبات والتوقيع الإلكترونيين:

يرتبط نظام الإثبات بالنقاضي عموما ارتباطا وثيقا، فلا مجال للمطالبة القضائية بحق غير قابل للإثبات، ونظرا لهذه الأهمية، عمل المشرع الجزائري على تطوير هذا الإثبات، ومواكبته للنهضة الإلكترونية، وقد تحقق ذلك بصدور القانون 04-15 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين¹⁷ والذي ساوى بموجبه المشرع الجزائري بين التوقيع التقليدي والتوقيع الإلكتروني من حيث القوة الثبوتية¹⁸، غير أن هذا القانون تؤخذ عليه بعض النقائص أهمها أن المشرع الجزائري لم يحدد مجال تطبيقه، فلم يبين المعاملات التي يقبل فيها التوقيع ويسري عليها القانون، والمعاملات المستثناة منه، وهذا خلافا للمشرعين البحرين، الأردني، والسعودي اللذين استثنوا مسائل الأحوال الشخصية، والمعاملات التي يشترط القانون تحريرها في الشكل الرسمي¹⁹، كما أن تطبيق هذا القانون يعرف هو الآخر تأخرا كبيرا بسبب عدم تنصيب

الأجهزة الخاصة بالتوقيع والتصديق الإلكتروني، إضافة لعدم كفاية النصوص الخاصة بردع الجرائم المتعلقة بالتوقيع الإلكتروني²⁰.

إن تذبذب استخدام التوقيع الإلكتروني، يؤثر بشكل غير مباشر على التقاضي الإلكتروني، ذلك أن التوقيع الإلكتروني من شأنه أن يؤدي دورا هاما في الإثبات القضائي.

ب- فيما يتعلق التعاقد، والدفع الإلكترونيين:

كان للتطور الرقمي انعكاس على الروابط العقدية، التي تجرد إبرامها من الدعامة الورقية، ودخل حيز الدعامة الإلكترونية، خاصة في مجال التجارة، ما دفع بالمشروع الجزائري لتنظيم هذا الجانب، عن طريق إصدار القانون 05-18 المتعلق بالتجارة الإلكترونية²¹، والذي وضع فيه المشروع أحكاما تعنى بتنظيم المعاملات التجارية الإلكترونية من بينها العقد الإلكتروني، وهو ما يفترض أنه يؤدي لتكريس مزيد من الضمانات، وتحقيق الأمن القانوني لكلا الطرفين، ومساعدة القضاء في الإثبات، غير أن ما يلاحظ على هذا القانون هو إغفاله لعدة جوانب في التجارة الإلكترونية لاسيما فيما يتعلق بفرض الحماية الكافية للمتعاقدين بالطريقة الإلكترونية²².

من جهة أخرى سعت الجزائر لمواكبة التطور التكنولوجي في مجال النقد، من خلال إقرار نظام الدفع الإلكتروني بداية من تعديل القانون التجاري سنة 2005 في المادة 414 منه²³، إلى غاية قانون المالية لسنة 2020 في المادة 111 منه²⁴، إلا أنها تعتبر غير كافية في ظل غياب نظام قانوني يوحد أحكامها، إضافة إلى قصور ثقافة ومكنات الدفع الإلكتروني، إضافة إلى العوائق الأخرى من ضعف تدفق الانترنت، وانعدام الشبكة في بعض المناطق، ناهيك عن عدم ثقة المواطن بأجهزة الاتصالات وشبكة الانترنت وتفضيله التعامل بالسيولة²⁵، ما شكل فجوة بين ما هو مخطط له، وما هو مجسد على أرض الواقع، وجعل نظام الدفع الإلكتروني يتقدم ببطء كبير²⁶، فبعدما كان مقررا أن يتم تعميمه بشكل كلي نهاية شهر ديسمبر 2020، صدر قانون المالية لسنة 2021 لينص على تأجيل تعميمه لغاية شهر ديسمبر 2021 بموجب المادة 146 منه²⁷.

2.1.3 العوائق المادية.

يعتبر العائق التقني أهم وأكبر تحدي يواجه تطبيق التقاضي الإلكتروني في النظام القضائي الجزائري، فالجزائر تعرف تذبذبا كبيرا في خدمات الأنترنت، وانقطاعها، ما يحمل تأثيرا مباشرا على

التقاضي الإلكتروني، ويؤدي لعرقلته، ما يحمل بالتبعية آثارا عكسية على الخدمة العمومية، فبدل أن يصبح التقاضي الإلكتروني آلية لتقديم خدمة نوعية وسريعة، يصبح عائقا يعرقل العمل القضائي خاصة لما يستحيل إجراء المحاكمة المرئية مثلا، وهو ما وقع عمليا فعلا، فعلى سبيل المثال، صدر عن قسم الجرح بمحكمة وهران حكم مؤرخ في 05 جانفي 2021 يقضي بإرجاء الفصل إلى حين ترتيب المحاكمة عن بعد أو تحويل المتهم في قضية معارضة لحكم غيابي صادر في حقه و الذي كان في تلك الأثناء محبوسا لسبب آخر في مؤسسة عقابية بعيدة عن مكان المحاكمة، وهذا بعد عدة تأجيلات دون أن تتم محاكمته. من جهة أخرى يشكل نقص الإمكانيات، وانتشار الأمية الإلكترونية عائقا آخر أمام التطبيق الأمثل للتقاضي الإلكتروني، فهي أمور تعرقل الاندماج في مجتمع المعلوماتية، وتحد من الاستخدام الأمثل لآليات التقاضي الإلكتروني، وهذا بالإضافة إلى صعوبة التخلي عن نمط الإدارة التقليدي المتمسك بالبيروقراطية أحيانا والذي جعل التقاضي الإلكتروني لا يتجاوز العمليات التقليدية البسيطة من نسخ للقرارات والتسجيل على الكمبيوتر²⁸.

2.3 المحاكمة المرئية عن بعد في المادة الجزائية وضمانات المحاكمة العادلة.

تعتبر المحاكمة المرئية عن بعد إحدى صور التقاضي الإلكتروني، ورغم تكريسها في التشريع الجزائري منذ سنة 2015، إلا أنه لم يعمل بها على نطاق واسع، سوى سنة 2020، وهذا بعد جائحة كوفيد 19 التي مست كل دول العالم، بما فيها الجزائر، والتي ترتب عنها فرض إجراءات التباعد الاجتماعي، ما دفع بوزارة العدل الجزائرية إلى تفعيل إجراءات المحاكمة المرئية، فأجريت عشرات المحاكمات عبر هذه الآلية، وهو الأمر الذي أثار نقاشا قانونيا حادا واستياء وسط بعض المتهمين ودفاعهم على اعتبار أن المحاكمة المرئية شكلت مساسا كبيرا بضمانات المحاكمة العادلة، وانتهاكا لحقوق المتهم، ما يستدعي البحث أولا في ضمانات المحاكمة العادلة، ثم مدى تأثير المحاكمة عن بعد على هذه الضمانات.

1.2.3 ضمانات المحاكمة العادلة في المادة الجزائية.

نص المشرع الجزائري في الفقرة الأولى من المادة الأولى المعدلة بموجب القانون 17-07 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية²⁹ على أن قانون الإجراءات الجزائية يقوم على مبادئ الشرعية والمحاكمة العادلة، ونصت ذات المادة على مجموعة من المبادئ التي يتعين مراعاتها من السلطة القضائية إزاء فصلها في الملف الجزائي، هذه الضمانات جاء بعضها في الدستور وتحديدا ورد النص عليها في المواد من 163 إلى 169 من المرسوم الرئاسي 20-442 المؤرخ في 2020/12/30 المتضمن التعديل الدستوري

المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر 2020³⁰، أما بعضها الآخر فقد ورد في قانون الإجراءات الجزائية، ويمكن إجمالها في الآتي:

أ- مبدأ المساواة أمام القضاء: ورد في المادة 165 من التعديل الدستوري لسنة 2020، كما نصت عليه كل التعديلات السابقة، ويقصد به تساوي الجميع أمام القضاء من حيث المعاملة دون تمييز أو تحيز.

ب- مبدأي الشرعية والشخصية: نص عليهما المشرع في المادة 167 من التعديل الدستوري لسنة 2020 وأيضا المادة الأولى من قانون الإجراءات الجزائية، ويقصد بمبدأ الشرعية بمفهومه الواسع مطابقة الوقائع القانونية (تصرفات قانونية أو وقائع مادية) للنصوص القانونية، وهو يشمل في المجال الجزائي شرعية التجريم أي الشرعية الموضوعية، والشرعية الإجرائية على حد سواء، أما مبدأ الشخصية فيقصد به تطبيق نص التجريم على مرتكب الفعل دون سواه³¹.

ت- مبدأ قرينة البراءة: تنص المادة الأولى فقرة 02 من قانون الإجراءات الجزائية على مبدأ قرينة البراءة والذي يقصد به أن كل شخص يعتبر بريئا حتى تثبت إدانته بحكم قضائي حائز لقوة الشيء المقضي فيه، وهو مبدأ عالمي كرسه الموثيق، والمعاهدات الدولية، والتشريعات الداخلية، وقبلها الشريعة الإسلامية، ويترتب على مبدأ قرينة البراءة مجموعة من المبادئ الفرعية وهي: إلقاء عبئ الإثبات على سلطة الاتهام - تفسير الشك لمصلحة المتهم بناء الإدانة على الجزم واليقين لا الظن والتخمين - والحق في الدفاع³².

ث- مبدأ علنية وشفوية المحاكمة: تخضع المحاكمة الجزائية لمبدأ العلنية، خلافا لمرحلة التحقيق التي تخضع لمبدأ السرية، كما أن الأصل في المحاكمة الجزائية هو الشفوية عكس الإجراءات المدنية و الإدارية التي تتم كتابة كأصل عام، وأن غاية المشرع من إقراره لهذين المبدأين هو تكريس حماية أكبر للمتهم وضمانة لحياة القاضي، وجعل الرأي العام رقيبا عليه، ما يجعل هذين المبدأين من أهم ضمانات المحاكمة العادلة³³.

ج- حق المتهم في محاكمة سريعة: نصت المادة الأولى من قانون الإجراءات الجزائية في فقرتها الرابعة على وجوب محاكمة المتهم ضمن آجال معقولة، ويهدف هذا النص إلى حماية المتهم من التأجيلات المتكررة وغير المبررة، وفي هذا الخصوص يكون القاضي ملزما بإعطاء الأولوية للمتهم الموقوف.

ح- وجوب تعليل الأحكام، الأوامر، والقرارات القضائية وقابليتها للطعن: نصت الفقرة السادسة من قانون الإجراءات الجزائية على وجوب تعليل المقررات القضائية سواء كانت أحكاما، أوامرا، أو قرارات،

كما نصت الفقرة التي تليها على حق المحكوم عليه في الطعن أمام جهة قضائية عليا، وقد نظم قانون الإجراءات الجزائية طرق الطعن الجزائية، ما يعتبر ضمانا مهمة لحقوق المتهمين³⁴.

2.2.3 تأثير المحاكمة عن بعد على ضمانات المحاكمة العادلة في المادة الجزائية.

ثار نقاش قانوني لدى الممارسين المهنيين لاسيما المحامين حول جدوى المحاكمة المرئية، ومساسها بمبادئ المحاكمة العادلة، والشرعية الإجرائية، خاصة بعد تصريح وزير العدل شهر جوان 2020 عن مباشرة قطاعه الوزاري إعداد تعديل لإلغاء شرط وجوب قبول المتهم المحاكمة المرئية، وكذا إعمال هذه المحاكمة في القضايا الجنائية، غير أنه ومن باب الموضوعية فإن ربط المحاكمة عن بعد مع كل مبدأ من مبادئ المحاكمة العادلة، يتضح لنا أن هناك مبادئ و ضمانات تنعكس عليها المحاكمة المرئية إيجابا، في حين أنها تحرق وتنعكس سلبا على ضمانات أخرى، وهو ما سنفصله أدناه:

أ- المبادئ التي تؤثر عليها المحاكمة عن بعد إيجابيا: رغم الانتقاد الحاد للمحاكمة المرئية عن بعد من طرف الممارسين، إلا أنه لا يجب إغفال أنها تتلاءم مع أحد ضمانات المحاكمة العادلة وتكرسه، ألا وهو مبدأ الفصل في أجل معقول، المنصوص عليه المادة الأولى من قانون الإجراءات الجزائية في فقرتها الرابعة، فالمحاكمة المرئية عن بعد تضمن عدم تأجيل المحاكمة عدة مرات، خاصة في الظروف الخاصة، مثلما هو الشأن في ظل جائحة كوفيد 19 التي ترتب عنها وجوب اتباع وقائية صعبت من استخراج المتهمين المحبوسين.

ب- المبادئ التي تؤثر عليها المحاكمة المرئية سلبا: مما لا شك فيه أن تطبيق المحاكمة المرئية في القضايا الجزائية يشكل مساسا وخرقا لعدة ضمانات من ضمانات المحاكمة العادلة، وأن اعتزام وزارة العدل تطبيقه في القضايا الجنائية يشكل انتهاكا يمس بالطابع الخاص لهذه المحكمة، وهو ما سنوجزه أدناه:

— المحاكمة المرئية عن بعد تحرق مبدأ الحضورية: من أكبر سلبات المحاكمة المرئية هي عدم حضور المتهم لجلسة محاكمته، والمقصود هنا هو الحضور المادي للموس، وليس الحضور المرئي عن بعد، والمعلوم أن حضور المتهم لا يؤثر عليه فقط، بل يؤثر حتى على القاضي إزاء فصله في الملف، فبالرجوع للمادة 212 من قانون الإجراءات الجزائية نجد أنها نصت على أنه لا يسوغ للقاضي أن يبني قراره إلا على الأدلة المقدمة له في معرض المرافعات والتي حصلت فيها المناقشة فيها حضوريا أمامه، وهنا يكون للحضور المادي للمتهم دور كبير، فهل يمكن للقاضي تكوين اقتناعه الخاص لمتهم غير مائل أمامه؟ خاصة وأن لتمكين المتهم من

حضور محاكمته عن قرب دور كبير في طمأنته، والعكس صحيح، كما يمكن الحضور المادي القاضي من الملامسة المثلى للوقائع عن طريق معاينة حركات المتهم وانفعالاته لتكوين قناعته الوجدانية³⁵.

وإن كان الأمر هكذا في المواد الجزائية، فإنه يكون أكثر تعقيدا في المواد الجنائية التي تكتسي إجراءاتها طبيعة خاصة، فبعد تصريح وزير العدل عن وجود تعديلات جارية بهدف إدخال المحاكمة المرئية في المادة الجنائية لاقى هذا الأمر رفضا خاصة لدى السادة المحامين على اعتبار أن المحاكمة الجنائية قائمة على الاقتناع الشخصي وفقا لما هو منصوص عليه في المادة 307 من قانون الإجراءات الجزائية، كما أن تشكيلة محكمة الجنايات تتميز بوجود قضاة شعبيين عددهم أربعة قضاة حسب المادة 258 من قانون الإجراءات الجزائية، وأن هؤلاء المحلفين يغيب عنهم التكوين القانوني وربما حتى المعرفة التقنية، فكيف يعقل تكوين اقتناعهم الشخصي حول جنائية يتابع فيها متهم غير مائل أمامهم ماديا؟

- المحاكمة المرئية عن بعد تؤثر على مبدأي العلنية، والمساواة: كما سبق ذكره فإن مبدأ العلنية يشكل ضمانا هامة لتكريس حياد القضاء والرقابة عليه، فإن الأكد أن المحاكمة عن بعد قد تخرق هذا المبدأ حتى لو حضر الجمهور، وهذا لغياب المتهم وافتقاده لعنصر الطمأنينة بوجود رقابة شعبية على القضاء، كما أن المحاكمة المرئية تشكل انتهاكا لمبدأ المساواة، إذ يكون أحد الأطراف وهو النيابة العامة حاضرا ماديا وله تقديم كل دفعه ومرافعاته دون وجود عوائق تقنية، في حين يكون المتهم حاضرا مرئيا فقط مع ما قد يصاحب ذلك من مشاكل تقنية كإنتقطاع الصوت، الفارق الزمني بين النطق والسمع، وغيرها من المشاكل التقنية.

4. خاتمة:

يعتبر قطاع العدالة من أسبق القطاعات في تطبيق الرقمنة، مع ملاحظة أن تطبيقها في المجال الإداري لقطاع العدالة كان أسرع وأكثر فعالية عنه في المجال القضائي، ومن ثم تطرقت الدراسة لموضوع التقاضي الإلكتروني في النظام القضائي الجزائري، مبينة في الجزء الأول منها المأمول والمنتظر من تطبيق التقاضي الإلكتروني، عن طريق عرض مزاياه، مقوماته، وتكييف قواعده مع النظام القضائي الجزائري، أما الجزء الثاني فقد تعرض لدراسة التحديات التي يواجهها التقاضي الإلكتروني، من خلال تفصيل العوائق القانونية والمادية التي تحول دون التطبيق الأمثل للتقاضي الإلكتروني، ومن ثم توصلت الدراسة للاستنتاجات الآتية:

- رغم أن النص على التقاضي الإلكتروني كان سنة 2005، إلا أنه لم يعرف تطبيقاً واسعاً.
- يلاحظ مؤخراً سعي وزارة العدل لتكريس التقاضي الإلكتروني، من خلال إقرارها لعدة ترتيبات آخرها استحداث النظام الآلي للتقاضي الإلكتروني، الذي سيسمح بالتقاضي الكترونياً في المواد المدنية والإدارية.
- يلاحظ أن التطبيق الأمثل للتقاضي الإلكتروني في النظام القضائي الجزائري تحده بعض المعوقات منها ما هو مادي يتعلق بنقص الوسائل التقنية، ومنها ما هو قانوني يتعلق بالقصور التشريعي في ضبط ميكانيزمات التقاضي الإلكتروني، وحتى القصور في تنظيم النظم القانونية المرتبطة به كالتوقيع، والتعاقد الإلكترونيين.

- إن تطبيق التقاضي الإلكتروني في النظام القضائي الجزائري سلاح ذو حدين، فمن جهة يساهم في تسهيل العمل القضائي سواء على القضاة، أو المحامين خاصة في ظل شساعة الخريطة القضائية للجزائر، ما من شأنه تبسيط إجراءات الإنابة، وتسهيل تحيث الأحكام القضائية وسرعة الفصل في الملفات، وهذه الميزات تظهر على الخصوص في المواد المدنية والإدارية، غير أنه من جهة أخرى لا يمكن غض النظر عن مساوئ تطبيق التقاضي الإلكتروني والتي تظهر بشكل جلي في المحاكمات المرئية في المواد الجزائية، و قد تشكل خرقاً بعدة ضمانات قانونية للمحاكمة العادلة كالعلنية، الشرعية، الحضورية، والمساواة، ما يجعل تطبيقه في المحاكمات الجنائية وفقاً لما يسعى إليه المشرع في تعديلاته اللاحقة مغامرة يتعين إعادة التفكير فيها جيداً.

- يلاحظ قصور التشريع الجزائري في تنظيم قواعد التقاضي الإلكتروني ومن أوجه هذا القصور عدم تكريس ضمانات كافية تحمي المتقاضين في إطار تطبيق إجراءات التقاضي الإلكتروني، عدم النص على إجراءات دقيقة للتقاضي الإلكتروني لاسيما في المواد المدنية، وعدم تطرقه لحجية الأحكام الصادرة في إطاره.

ومن ثم توصلت الدراسة للاقتراحات التالية:

- العمل على تكريس التقاضي الإلكتروني في المواد المدنية والإدارية، من خلال الإسراع في تكييف النصوص القانونية مع متطلبات التقاضي الإلكتروني، خاصة قانون الإجراءات المدنية والإدارية بالموازاة مع تفعيل باقي النظم القانونية المرتبطة به خاصة في مجال التوقيع والإثبات الإلكترونيين، مع الإشارة لضرورة الإبقاء مؤقتاً على إجراءات التقاضي العادي في المواد المدنية بالطريقة المعتمدة في المواد الإدارية أي من

دون جلسات، وهذا التعايش بين النظامين يجعل التقاضي الإلكتروني اختياريا كمرحلة أولى، ثم تعميم التقاضي الإلكتروني والإبقاء عليه حصرا بعد توفير المتطلبات المادية، والبشرية لإنجاحه.

- ملاءمة وتكييف دور المحامي مع واقع التقاضي الإلكتروني عن طريق توسيع إلزامية التمثيل بمحامي في الدعاوى والمحاکمات الإلكترونية، تكريسا لمزيد من الضمانات وحفاظا على حقوق المتقاضين، وتسهيلا للإجراءات القضائية.

- ملاءمة وتكييف دور المحضر القضائي مع واقع التقاضي الإلكتروني سواء ما تعلق بالتبليغ أو التنفيذ، وعلى الخصوص ربط مكاتب المحضرين القضائيين بشبكة الكترونية مع الإدارات والبنوك، مما يخولهم إمكانية الحجز على أموال المدين الكترونيا على سبيل المثال.

- تقييد تطبيق التقاضي الإلكتروني في المواد الجزائية، بضوابط وشروط مشددة، وربطه بالموافقة الصريحة للمتهم أو دفاعه، كما كان عليه الأمر سابقا قبل صدور الأمر 20-04.

- الامتناع عن تطبيق التقاضي الإلكتروني في المواد الجنائية إلا عندما يكون تحويل المتهم يشكل خطر بليغ أو يستحيل تحويله بسبب صحته، نظرا لخصوصية هذا النوع من المحاکمات التي تتطلب الحضور المادي للمتهم لتحقيق الاقتناع الشخصي للقضاة والمخلفين.

وتفتح هذه الدراسة آفاقا للبحث المفصل في مواضيع ذات صلة أبرزها المحاکمة المرئية في المواد الجزائية، ومدى دستورية ذلك، علما وأنه في مجال القانون المقارن صدر مؤخرا عن المجلس الدستوري الفرنسي القرار المؤرخ في 2021/01/15 رقم 872-2020 القاضي بعدم دستورية المحاکمة المرئية التي تجري دون موافقة المتهم، ما يطرح تساؤلا حول مدى ملاءمة المحاکمة المرئية وتناسق قواعدها مع أحكام الدستور الجزائري.

5. الهوامش:

¹ - عصرنة قطاع العدالة هو أحد أهداف برنامج إصلاح العدالة الذي باشرته الدولة الجزائرية سنة 1999 والذي كان يهدف لإرساء نظام قضائي فعال، وناجع، والمقصود بعصرنة قطاع العدالة ربط القطاع بالوسائل التكنولوجية مما يسهل إجراءات التقاضي، ويقرب المواطن من المرفق، منقول عن الموقع الرسمي لوزارة العدل: www.mjjustice.dz اطلع عليه بتاريخ 2020/12/05، على الساعة 10:00.

- ² - القانون 15-03 المؤرخ في 01/02/2015، يتعلق بعصنة العدالة، الجريدة الرسمية عدد 06 مؤرخة في 10/02/2015، سنة 2015، الجزائر.
- ³ - الأمر 15-02 المؤرخ في 23/07/2015، يعدل ويتمم الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 08/06/1966 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية عدد 40 مؤرخة في 23/07/2015، سنة 2015، الجزائر.
- ⁴ - الأمر 20-04 المؤرخ في 20/08/2020 يعدل ويتمم الأمر 66-155 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية عدد 51 مؤرخة في 31/08/2020، سنة 2020، الجزائر.
- ⁵ - التقاضي الإلكتروني هو أحد آليات ووسائل رقمنة قطاع العدالة، ويعرف بأنه " استخدام وسائل الاتصال الإلكترونية في التقاضي، قصد سرعة الفصل في الدعاوى، وتسهيل إجراءاتها، وتنفيذ المقررات القضائية الكترونياً"، عمر لطيف كريم العبيدي، 2017 التقاضي الإلكتروني وآلية التطبيق، مجلة جامعة تكريت للحقوق، المجلد 01، العدد 03، العراق.ص.513.
- ⁶ - صبرينة بوبكر، حفيظة خماسية، 2020، دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل أداء الخدمة العمومية - قطاع العدالة نموذجاً، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، المجلد 02، العدد 02، جامعة محمد الشريف مساعدي، سوق أهراس، الجزائر.
- ⁷ - وهيبية رابح، 2017، خصوصية إجراءات التقاضي الكترونياً، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 01، العدد 02.ص.99-100.
- ⁸ - القانون العضوي 05-11، مؤرخ في 17/07/2005، يتعلق بالتنظيم القضائي، الجريدة الرسمية عدد 51 مؤرخة في 20/07/2005 لسنة 2005، الجزائر.
- ⁹ - المرسوم الرئاسي 20-442 المؤرخ في 30/12/2020 المتضمن التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر 2020، الجريدة الرسمية عدد 82 لسنة 2020، الجزائر 10- الطيب بلعيز، 2008، إصلاح العدالة في الجزائر، الإنجاز والتحدي، بدون طبعة، دار القصة، الجزائر.ص.176.
- ¹⁰ - صبرينة بوبكر، المرجع السابق، ص.14.
- ¹¹ - ليلي عصماني، 2016 نظام التقاضي الإلكتروني آلية لإنجاح الخطط التنموية، مجلة المفكر، المجلد 11، العدد 01، ص.223.
- ¹² - وهيبية رابح، 2017 خصوصية إجراءات التقاضي الكترونياً، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 01، العدد 02، جامعة الواد، الجزائر.ص.105.
- ¹³ - أرضية النيابة الإلكترونية على موقع وزارة العدل: <https://e-nyaba.mjjustice.dz/choix.php>.
- ¹⁴ - <https://www.tribunaldz.com/forum/t3915>
- ¹⁵ - نسيمه ترجمان، حاج علي مداح، 2019، آلية التقاضي الإلكتروني في البيئة الرقمية، مجلة الدراسات القانونية، المجلد الخامس، العدد 02، جامعة يحيى فارس المدينة، الجزائر.ص.136.

- 16- محمد العيداني، يوسف زروق، 2017، رقمنة مرفق العدالة في الجزائر على ضوء القانون 15-03، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 07، العدد 01، جامعة الحاج لخضر، باتنة.ص.512.
- 17- القانون 15-04، المؤرخ في 01/02/2015، المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، الجريدة الرسمية رقم 06 مؤرخة في 10/02/2015، سنة 2015، الجزائر.
- 18- رشيدة بوبر، 2016، التوقيع الإلكتروني في التشريع الجزائري (دراسة مقارنة)، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 01، العدد 04، جامعة محمد بوضيف المسيلة، الجزائر.
- 19- بلحاج بلخير، 2017، حجية التوقيع الإلكتروني في الإثبات (الضوابط والشروط)، مجلة القانون والعلوم السياسية، المجلد 03، العدد 02، المركز الجامعي صالحى أحمد، النعامة، الجزائر، ص.ص.283.282.
- 20- إيمان بلعياضي، ليلي بعناش، 2019، مدى حجية التوقيع الإلكتروني في التشريع الجزائري، مجلة الشريعة والاقتصاد، المجلد 08، العدد 02، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، ص.121.
- 21- القانون 18-05 مؤرخ في 10/05/2018 يتعلق بالتجارة الإلكترونية، الجريدة الرسمية رقم 28 مؤرخة في 16/05/2018 لسنة 2018، الجزائر.
- 22- فريدة حمودي، 2020 خصوصية العقد الإلكتروني، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية السياسية والاقتصادية، المجلد 57، العدد 04، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، ص.271.
- 23- القانون 05-02 المؤرخ في 06/02/2005، معدل و متمم للقانون التجاري، الجريدة الرسمية رقم 11 مؤرخة في 02/09/2005 لسنة 2005، الجزائر.
- 24- القانون 19-14 مؤرخ في 11/12/2019 متضمن قانون المالية لسنة 2020، الجريدة الرسمية رقم 81 مؤرخة في 30/12/2019، لسنة 2019، الجزائر.
- 25- ابراهيم يامة، 2019، التنظيم القانوني للتجارة الإلكترونية في الجزائر، دراسة على ضوء القانون 18/05، مجلة القانون والعلوم السياسية، المجلد 05، العدد 02، 2019، المركز الجامعي صالحى أحمد، النعامة، الجزائر، ص.09.
- 26- هداية بوعزة، 2019، النظام القانوني للدفع الإلكتروني -دراسة مقارنة- أطروحة دكتوراه في العلوم تخصص قانون خاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، ص.618.
- 27- القانون 20-16 مؤرخ في 31/12/2020، متضمن قانون المالية لسنة 2021، الجريدة الرسمية العدد 83، مؤرخة في 31/12/2020 لسنة 2020، الجزائر.
- 28- وهيبة رابح، خصوصية إجراءات التقاضي الإلكتروني، المرجع السابق، ص.ص.107.108.
- 29- القانون 17-07 المؤرخ في 27/03/2017، المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية العدد 20، مؤرخة في 29/03/2017 لسنة 2017، الجزائر.
- 30- المرسوم الرئاسي 20-442 المؤرخ في 30/12/2020 المتضمن التعديل الدستوري، المرجع السابق.

- ³¹ - نجاة شاير ، 2015، ضمانات الحق في المحاكمة العادلة أثناء مرحلة المحاكمة في المواد الجزائية، مجلة القانون، المجلد 04، العدد 01، المركز الجامعي غليزان، الجزائر.ص.74.
- ³² - هدى زوزو، 2016، مبدأ الأصل في الإنسان البراءة ضمانات من ضمانات المحاكمة العادلة، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد 13، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.ص.ص. 104.101.
- ³³ - نصيرة غزالي، العربي بن مهدي رزق الله ، 2019، المحاكمة العادلة في القانون الجزائري، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 12، العدد 04، جامعة زيان عاشور، الجلفة.ص.155.
- ³⁴ - جمال نجيمي، 2017، قانون الإجراءات الجزائية الجزائري على ضوء الاجتهاد القضائي مادة مادة، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، دار هومة، الجزائر.ص.14.
- ³⁵ - <https://amman1.net/news/13621>